هيثم المالح

هيثم المالح محامٍ وناشط في مجال حقوق الإنسان. انخرط في السياسة منذ العام 1951، وهو معروف بميوله الإسلامية والقومية العربية. اعتقل مرات عدّة في عهد الرئيس السوري الراحل حافظ الأسد وخليفته وابنه بشار الأسد.

بعد أن انضم في البداية إلى اللجنة التنفيذية للمجلس الوطني السوري، برز المالح كشخصية رئيسة في الثورة السورية. ومع ذلك، سرعان ما استقال من منصبه وأسّس التجمّع الوطني السوري في نهاية شباط/فبراير 2012، جنباً إلى جنب مع كمال اللبواني وكاثرين التلّي، في الوقت الذي أبقى فيه على علاقات رمزية مع المجلس الوطني السوري. وعزا المالح خطوته هذه إلى "التنافر وعدم وجود جهود مؤسّسية [داخل اللجنة التنفيذية]، بالإضافة إلى احتكار السلطة من قبل رئيس المجلس [آنذاك] د.برهان غليون.

بعد نشر خطة أنان للسلام في آذار/مارس الماضي، أعرب المالح عن شكوكه بشأن فرص نجاح المبادرة، ملمِّحا إلى أن نظام الأسد لن يحترم أحكامها. وقد أصرّ بدلاً من ذلك على ضرورة تسليح الجيش السوري الحر.

في يوم 31 تموز/يوليو، انفصل المالح تماماً عن المجلس الوطني السوري من خلال إطلاق لجنة أمناء الثورة، وهي مجموعة سورية معارضة جديدة مقرّها في القاهرة. أما هدف اللجنة المعلن فهو تجديد الحوار بين أطياف المعارضة السورية وتشكيل حكومة انتقالية، ذات بعد عربي قوي، وذلك كبديل للمجلس الوطني السوري الذي يتّخذ من إسطنبول مقراً له. وقد ندّد أعضاء المجلس الوطني السوري والجيش السوري الحر بهذه المبادرة على الفور، حيث اعتبروا الخطوة مثيرة للانقسام للغاية وسابقة لأوانها.

حصل المالح، المولود في دمشق العام 1931، على شهادة في القانون ودبلوم في القانون الدولي العام، وبدأ ممارسة المحاماة في العام 1957. أصبح قاضياً في العام 1958، لكنه استأنف ممارسة المحاماة بعد أن طردته السلطات السورية من الخدمة بسبب معارضته فرض حالة الطوارئ في العام 1963. سُجن المالح لمدة ست سنوات في عهد الرئيس حافظ الأسد بسبب مطالبته بإدخال إصلاحات دستورية، ولنشاطه داخل لجنة الحريات وحقوق الإنسان في نقابة المحامين السورية. تعاون المالح في وقت لاحق مع منظمة العفو الدولية، وشارك في تأسيس منظمة حقوق الإنسان في سورية، وحصل على وسام غوزين الهولندي عن "نضاله الشجاع من أجل حقوق الإنسان". في العام 2009، اعتقل المالح مرة أخرى وهو في سن الثامنة والسبعين، بعد دعوته لمكافحة الفساد، ولم يفرج عنه إلا في بداية العام 2011 بعد العفو العام الذي أعلن عنه الرئيس بشار الأسد.